تحليل توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2005-2013)

أ.جابر سطحي
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ـقسنطينة

الملخص:

لقد تزايد اهتمام الدول المتقدمة والنامية بقضايا الاستثمار الأجنبي المباشر، فقامت معظمها باتخاذ التدابير اللازمة التي من شأنها أن تساعد على جذب أكبر قدر منه، وعلى غرار الدول النامية فقد انتهجت الجزائر التدابير نفسها التي من شأنها تحسين مناخها الاستثماري لجعله أكثر جاذبيه للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومع بداية الألفية الثالثة استطاعت الجزائر أن ترفع من التدفقات الواردة إليها مقارنة على ما كانت عليه في التسعينات من القرن الماضي، وقد انصب الاهتمام في هذه الدراسة على تحليل هذه التدفقات الواردة إلى الجزائر، والتي وجدنا أنها ضعيفة ومحتشمة مقارنة مع ما تزخر به الجزائر من إمكانيات وفرص استثمارية واعدة، ويبدو ذلك بوضوح عند المقارنة مع بعض الدول العربية التي احتلت مرتبة الصدارة في جذب أكبر قدر منها، كما أن معظم التدفقات الواردة اتجهت لقطاع المحروقات رغم الحاجة الملحة لباقي القطاعات لهذا النوع من الاستثمارات.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، التدفقات الواردة، التوزيع القطاعي، القطاعات الاقتصادية.

Abstract:

The interest of developed and developing countries for direct foreign investment issues has been grown, most of them took the necessary measures that helps to attract as much as possible of the direct foreign investment, along the lines of developing countries there is Algeria which took the same measures that would improve her investment climate and make it more attractive for direct foreign investments. Within the beginning of the third millennium; Algeria increased her inflows compared with the nineties of the last century, in this study our attention is focused on analyzing of these inflows in Algeria which we found both weak and modest compared with the possibilities and opportunities that Algeria has in investments, and it seems so clearly when we compare it with some Arab countries which occupy the forefront lines in investors' attracting. In addition, most of the inflows went to the hydrocarbon sector despite of the other sectors need to this kind of investments.

Key words: Direct foreign investment, Inflows, Sectoral distribution, Economic sectors.

مقدمة:

شكلت ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم القضايا التي استأثرت ومازالت تستأثر على اهتمام المختصين ومسئولي حكومات الدول، وذلك لما لهذا الاستثمار من أهمية وانعكاسات تفاعلت عناصرها وتبلورت ملامحها منذ الحرب العالمية الثانية في شكل علاقات متميزة وأحكام متباينة تجلت في سياسات وسلوكيات هذه الدول تجاه هذا النوع من الاستثمار.

ومع تسابق الدول المتقدمة والنامية لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر، وإدراكها بأن هذا الأخير يعتبر مصدراً من مصادر التمويل وأداة لنقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية والتسويقية وغيرها، اتجهت الجزائر نحو سياسة الانفتاح على الخارج، وقامت بانتهاج سياسة استثمارية جديدة من خلال قانون الاستثمار لسنة 2001، والذي من خلاله تم سن العديد من القوانين واتخاذ الكثير من الإجراءات التي تهدف في مجملها إلى جعل مناخ الأعمال في الجزائر أكثر استقرارا وملائمة لأنشطة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالفعل استطاعت الجزائر من خلال القوانين التي سنتها والإجراءات التي اتخذتها في هذا المجال أن ترفع نصيبها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وبناءا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة على النحو التالي:

ما هو واقع توجهات الاستثمار أجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية سوف يتم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

المحور الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر.

المحور الثاني: تحليل اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الوارد للدول المضيفة.

المحور الثالث: تحليل اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر.

المحور الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من بين المواضيع التي نالت العديد من الدراسات من طرف المدارس الاقتصادية والباحثين والمفكرين، وقد واجه هؤلاء العديد من

الصعوبات من أجل تحديد أبعاده الخاصة وأهدافه المختلفة، نظرا لتشعب موضوعاته من جهة وتعقد جوانبه من جهة ثانية.

أولا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

وردت عدة تعريفات للاستثمار الأجنبي المباشر، نذكر منها على سبيل الذكر وليس الحصر ما يلي: يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه ذلك الاستثمار الذي يقام لاكتساب مصلحة دائمة في المشروعات التي يتم إدارتها في دولة غير الدولة التي ينتمي إليها المستثمر الأجنبي، فضلا عن اكتسابه القدرة على التأثير والإدارة في هذه المشروعات من خلال امتلاكه 10 % أو أكثر من رأس مالها [1].

أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فتعرفه بأنه " ذلك الاستثمار الذي يقيمه مستثمرون في دولة أخرى، ويكون قائما على تحقيق مصلحة دائمة أو طويلة مع المؤسسة في دولة غير دولتهم، وذلك عن طريق خلق مؤسسة جديدة (تأسيس استثمار) أو تغيير وضع ممتلكات مؤسسة قائمة (عمليات الاندماج والاستحواذ)[2].

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه:" ذلك الاستثمار الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة" [3].

---

[1]–حسن بن رفدان الهجهوج، **اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي**، مؤتمر التمويل والاستثمار، تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006، ص 56.

[2]–Fatima Boualam, **l'investissement direct a l'etranger le cas de l'algerie**, thèse de doctorat, université Montpellier 1,2009/2010, France, p 32.

[3]– عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1989، ص 13.

وبناء على ما سبق يمكن القول إنّ الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك المشروع الذي يقيمه ويملكه مستثمر أجنبي – سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً – خارج موطنه الأصلي، وتكون ملكية المشروع إما ملكية كاملة أو جزئية تخول للمستثمر الأجنبي الحق في الإدارة والرقابة على هذا المشروع مع المستثمر المحلي، ويتم هذا النوع من الاستثمار في شكل تدفقات لرؤوس الأموال بين الدول، كما يعتبر وسيلة من وسائل نقل التكنولوجيا والخبرات الإدارية والتسويقية وغيرها.

ثانيا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

من خلال التعريفات السابقة يتضح لنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتوقف على شكل واحد متعارف عليه دوليا، وإنما يأخذ عدة أشكال أهمها ما يلي:

1- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: يتمثل هذا النوع من الاستثمارات في قيام مستثمر أجنبي سواء كان فرداً أو شركة متعددة الجنسيات أو غير ذلك بإنشاء وتنظيم وإدارة مشروع استثماري بالدولة المضيفة. وتعتبر المشروعات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر صور الاستثمار الأجنبي المباشر تفضيلا لدى الشركات المتعددة الجنسيات،[4] لما لها من نتائج إيجابية تنعكس عليها.

غير أن غالبية الدول وخاصة النامية منها كثيرا ما تتردد في منح الترخيص لملكية كاملة لمشروع استثماري، خوفا من التعبئة الاقتصادية من جهة، والحذر من احتمالات حدوث حالة احتكارات من طرف الشركات المتعددة الجنسيات لأسواق هذه الدول من جهة ثانية.

إلا أن تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل وفتح الأسواق العالمية في ظل العولمة الاقتصادية، دفع بالدول النامية إلى التسابق لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات

---

[4]- أنظر:- عمر وحامد، **إدارة الأعمال الدولية**، المكتبة الأكاديمية، ط1، القاهرة، 1999، ص 61.
- عبد السلام أبو قحف، **السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989، ص30.

الأجنبية المباشرة، وذلك من خلال تقديم مزايا وحوافز لهذا النوع من الاستثمارات، وتوفير الأطر القانونية والمناخ اللازم لذلك.[5]

2- الاستثمار المشترك بين الطرف المحلي والطرف الأجنبي: يعرف هذا النوع من الاستثمار بأنه مشاركة المستثمر المحلي – سواء كان خاص أو حكومي أو الاثنين معا – المستثمر الأجنبي في ملكية المشروعات الاقتصادية المقامة على أراضيه،[6] ويمكن أن يشارك المستثمر الأجنبي بشكل نقدي أو عيني، ففي هذه الأخيرة يتعهد المستثمر الأجنبي بتوفير كافة الموجودات والتجهيزات اللازمة المستوردة من الخارج، مع تعهد الطرف المحلي بتوفير كافة الاحتياجات المالية اللازمة بعملته المحلية،[7] ولا تقتصر المشاركة على حصة في رأس المال فقط، بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع أو العلامات التجارية أو غير ذلك،[8] وتختلف نسبة المشاركة من مستثمر أجنبي لآخر ومن دولة لأخرى، وعادة ما تتراوح نسبة مشاركة المستثمر الأجنبي بين 25 % و49 %، وفي بعض الحالات تصل إلى 75%.[9]

ومما سبق يمكن القول إنّ الاستثمار المشترك ينطوي على الجوانب التالية:[10]

- الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي أو خدمي داخل الدولة المضيفة.

---

[5]- عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة الاقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 184.

[6]-أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية**، دراسة مقارنة بين تركيا وكوريا الجنوبية ومصر، الدار الجامعية، مصر، 2005/2004، ص 19.

[7]-محمد عبد العزيز عبد الله عبد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، دار النفائس، ط1، الأردن، 2005، ص38.

[8]-عبد السلام أبو قحف، **السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مرجع سابق، ص24.

[9]- علي إبراهيم الخضر، **إدارة الأعمال الدولية**، دار رسلان، ط1، سوريا، 2007، ص 51.

[10]- عبد السلام أبو قحف، **السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مرجع سابق، ص25.

●أن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.

●أن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركات وطنية قائمة قد يؤدي إلى تحويل هذه الشركات إلى شركات استثمار مشتركة.

●ليس بالضرورة أن يقدم الطرف الأجنبي أو الوطني حصة في رأس المال، بمعنى أن المشاركة في مشروع الاستثمار قد تكون من خلال تقديم الخبرة، المعرفة، العمل، التكنولوجيا، كما يمكن أن تأخذ المشاركة شكل تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية.

●في جميع الحالات السابقة لابد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار المشترك الحق في المشاركة في إدارة المشروع، وهذا هو العنصر الجوهري الحاسم في التفريق ما بين مشروعات الاستثمار المشترك المباشر وغير مباشر.

3- **الاستثمار في المناطق الحرة:** تهدف المناطق الحرة إلى تطوير الصادرات والاندماج في الاقتصاد الدولي، وتخضع الاستثمارات المنجزة في هذه المناطق لنظام تشجيعي للغاية، وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات.

وتسمى المناطق الحرة هنا بجزر الاستثمار الأجنبي، ويعمل هذا الأخير في هذه المناطق من خلال قوانين خاصة تنظم عملية إنشاء المشروعات الاستثمارية، كما يتمتع بالإعفاء الكامل من كافة الرسوم والضرائب المفروضة على المشروعات الاستثمارية في هذه المناطق داخل الدولة المضيفة.[11]

4- مشروعات الاستثمار القائمة على التجميع: تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبح منتجا نهائيا، كما يقوم الطرف الأجنبي أيضا بتقديم الخبرة أو المعرفة اللازمة الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، عمليات التشغيل والتخزين والصيانة والتجهيزات الرأسمالية وغيرها مقابل عائد مادي يتفق عليه، وقد يأخذ هذا النوع من المشروعات شكل الاستثمار المشترك، أو شكل التملك الكامل للمشروع من

[11]- عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 185.

طرف المستثمر الأجنبي،[12] وأحسن مثال يمكن تقديمه في هذا الصدد هو الشركة الوطنية لإنتاج المركبات "سوناكوم"، التي تقوم بتجميع أجزاء المنتجات الألمانية كالمحركات وغيرها للحصول على منتج نهائي في شكل جرارات أو حافلات ...الخ.

ويتميز هذا الشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر بما يلي:[13]

- يتحمل الجانب الوطني كافة متطلبات تشييد المشروع، وبالتالي تكون ملكية البنية الأساسية للمشروع ملكية وطنية.
- يقدم الجانب الأجنبي الخبرة والمعرفة اللازمة والتصميمات الخاصة بالمشروع وتقسيمه الداخلي أو تخطيطه، وذلك وفقا لتدفق عمليات التجميع وبشكل متتالي.
- يقدم المستثمر الأجنبي معلومات كافية عن طرق التخزين والصيانة للأجزاء المصدرة منه إلى الدول المضيفة، كما يقدم البيانات الكاملة عن المواصفات القياسية التي يتبعها في الإنتاج وتجميع المنتجات.
- يكون التعاقد على منح الطرف الوطني حق استقبال وتجميع القطع المرسلة له من الجانب الأجنبي، وتجميعها طبقا للمواصفات القياسية وإعدادها في شكل منتج نهائي مماثل لمنتج الشركة الأم والقيام بتسويقه وبيعه، مقابل عائد مادي يتفق عليه لحساب الشركة الأم زائدا على قيمة القطع الداخلة في تكوين المنتج وما يضاف إليه من مصاريف.
- يكتسب الطرف المحلي من مشروعات التجميع الخبرة في إعداد وتجميع المنتج النهائي دون القدرة على تصنيع القطع الأساسية المكونة لهذا المنتج المحلي.

5- **الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة (BOT)**[14]: وهو ما يعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر في شكل عقود امتياز،[15] ووفقا لهذا النوع تقوم حكومة دولة مضيفة بمنح

---

[12]- انظر:- عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة الاقتصادية**، المرجع السابق، ص 185.

- عبد السلام أبو قحف، **السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مرجع سابق، ص36.

[13]- صلاح عباس، **العولمة وآثارها في الفكر المالي والنقدي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007، ص 88-89.

المستثمر الأجنبي امتياز إنشاء المشروع، مع تحمل هذا المستثمر تكاليف إنشائه وأعباء تشغيله مقابل حصوله على أرباح المشروع خلال فترة الامتياز تكون كافية لتغطية واستعادة ما أنفقه في إنشاء المشروع، وتحقيق قدر من الأرباح والفوائد على هذا الاستثمار، وبعد انتهاء مدة الامتياز يتم تسليم المشروع إلى حكومة الدولة المضيفة وخروج المستثمر الأجنبي من الدولة نهائيا، أو حصوله على عقد امتياز آخر بشروط وفترات زمنية أخرى.[16]

وكثيرا ما تلجأ الدول المضيفة لهذا النوع من الاستثمار نظرا لضخامة المشروعات الاستثمارية في مجالات البنية الأساسية، وما تتطلبه من مصاريف وأعباء مالية ضخمة لا تستطيع الموازنات العامة لهذه الدول تحملها.

ويتم الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحول عن طريق الأشكال التالية[17]:

- مشروعات البناء والتشغيل والتحويل.
- مشروعات البناء – التملك– التشغيل – التحويل.
- عقود البناء والتملك والتشغيل.
- عقود التصميم والبناء والتمويل والتشغيل.
- عقود البناء والتحويل والتشغيل.
- عقود البناء والتأخير والتحويل.
- عقود التحديث والتملك والتشغيل والتحويل.
- عقود التجديد والتملك والتشغيل.
- عقود البناء والتمويل والتحويل.

---

[14]– (BOT) هي حروف مرادفة لـ: Build-Operate-Transfer والتي تشير إلى تلك المشروعات الاستثمارية الخاصة بمجال البنية الأساسية كالموانئ والمطارات وغيرها، والتي تعمل بنظام البناء والتشغيل ثم التحويل، أي يقوم المستثمر الأجنبي ببناء المشروع ثم تشغيله ثم تحويله لحكومة الدولة المضيفة بعد انتهاء مدة عقد الامتياز التي تتراوح عادة ما بين 20 و50 عاما.

[15]– عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 185.

[16]– صلاح عباس، **العولمة وآثارها في الفكر المالي والنقدي**، مرجع سابق، ص 112.

[17]– عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 186– 189.

●عقود التأجير والتدريب والتحويل.

عموما يمكن القول إنّ الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر شكلاً من أشكال الاستثمار الدولي وحركة من الحركات الدولية لرؤوس الأموال طويلة الأجل، يتم في شكل تدفقات مالية وسلعية من الدول المصدرة إلى الدول المستوردة له، وهو ذلك الاستثمار الذي يعطي لصاحبه حق التملك والإدارة والإشراف على المشروع الاستثماري، ويتم من خلال أشكال وأنواع مختلفة يسعى كل طرف من الأطراف إلى استغلال الأحسن منها.

المحور الثاني: تحليل اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الوارد للدول المضيفة

عرف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر تطورا كبيرا بداية العقد الأخير من القرن الماضي، الأمر الذي جعل الكثير من المختصين يعتبرون أن هذا النوع من الاستثمار يمثل مظهرا ومؤشرا للعولمة الاقتصادية، فالعلاقة بينهما تسير في كلا الاتجاهين، ويؤثر كل منهما في الآخر[18]، لكن بداية من هذا القرن اتسمت تدفقاته الواردة بالتذبذب وعدم الانتظام.

أولا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة على المستوى العالمي

إن المتتبع لتطورات الاستثمار الأجنبي المباشر يجد أن تدفقاته غير منتظمة، فتارة ترتفع وتارة أخرى تنخفض، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (01): الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الوارد خلال الفترة (2006-2014)

السنوات / إ أ ج م	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
القيمة (مليار دولار)	1481	2001	1818	1221	1422	1700	1330	1452	1228
معدل النمو (%)	-	35,1	9,1-	32,8 -	16,4	19,5	21,7 -	9,17	15.4-

المصدر: www.unctad.org -.

[18]- عمر صقر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، مصر، 2000، 2001، ص 41.

* UNCTAD, world investment report 2015, **reforming international investment governance**, New York & Geneva, 2015, p 18.

من خلال الجدول رقم (01) نلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ترتفع وتنخفض من سنة لأخرى مسجلة رقما قياسيا قدره: 0012. تريليون دولار سنة 2007، ثم انخفضت في السنتين المواليتين لتسجل معدلات نمو سالبة، وسبب ذلك هو حدوث الأزمة المالية العالمية التي أثرت سلبا على هذه التدفقات، ورغم تعافي الاقتصاد العالمي من تداعيات الأزمة المالية العالمية إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بقية متذبذبة ولم تستطيع تسجيل معدلات نمو أعلى من مثيلتها قبل حدوث الأزمة، وفي عام 2013 عادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاتجاه الصعودي، ووصلت إلى 1,452 تريليون دولار مسجلة معدل نمو قدره 9,17% لتعاود انخفاضها إلى 1,228 تريليون دولار مسجلة معدل نمو سالب قدره -15,4% سنة 2014.

تتوقع الأونكتاد أن ترتفع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 1.37 و1.48 و1,7 تريليون دولار عام 2015 و2016 و2017 على التوالي، محققة معدلات نمو قدرها 11,4 % و8,4 % و16,2% خلال نفس السنوات، وسوف يكون السبب الرئيس لهذا الارتفاع هو النمو المحتمل في الولايات المتحدة الأمريكية الناتج عن انخفاض أسعار النفط والذي سيحفز الطلب من جهة، واستمرار ارتفاع الاحتياطات النقدية ومعدلات الربحية بين الشركات متعددة الجنسيات من جهة ثانية، ومع ذلك هناك عدد من المخاطر الاقتصادية والسياسية التي قد تحول دون حدوث هذا الانتعاش المتوقع، ومنها حالة عدم اليقين في منطقة اليورو، والتداعيات المحتملة الناتجة عن التوترات الجيوسياسية، وضعف اقتصاديات الدول الناشئة [19].

ثانيا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الواردة حسب الأقاليم والقطاعات الاقتصادية

[19]- UNCTAD, world investment report 2015, **reforming international investment governance**, New York & Geneva, 2015, p 02 .

بالنظر إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول العالم، نجد أن الدول المتقدمة كانت تستأثر على حصة الأسد من هذه التدفقات، لكن بعد سنة 2011 زاد نصيب الدول النامية من هذه التدفقات، ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (02): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة حسب الأقاليم خلال الفترة الممتدة بين (2006–2014) **الوحدة (مليار دولار، %)**

الأقاليم	السنوات / المؤشر	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014*
الدول المتقدمة	القيمة	988	1323	1032	618	703	880	516	565	499
	الحصة	66,7	66,1	56,8	50,6	49,4	51,8	38,8	39	40,6
الدول النامية	القيمة	432	591	668	532	648	724	729	778	681
	الحصة	29,2	29,5	36,7	43,6	45,6	42,6	54,8	53,6	55,5
الدول التي تمر بمرحلة انتقالية	القيمة	61	87	118	71	71	96	85	109	48
	الحصة	4,1	4,4	6,5	5,8	5	5,6	6,4	7,4	3,9
إجمالي إ أ ج م الوارد العالمي		1481	2001	1818	1221	1422	1700	1330	1452	1228

المصدر: . www.unctad.org -

* UNCTAD, world investment report 2015, **reforming international investment governance**, New York & Geneva, 2015, p 21.

عند ملاحظة بيانات الجدول رقم (02) يمكن تسجيل انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول المتقدمة من 988 مليار دولار سنة 2006 إلى 499 مليار دولار سنة 2014، كما أن حصة هذه الدول من إجمالي التدفقات العالمية الواردة انخفضت بشكل أكبر مسجلة 40,6% سنة 2014 بينما سجلت رقما قياسيا قدره 66,7% سنة 2006. مقابل ذلك فقد ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول النامية من 432 مليار دولار سنة 2006 إلى 681 مليار دولار سنة 2014، كما ارتفعت حصة الدول النامية من إجمالي هذه التدفقات لتصل إلى 55,5% سنة 2014، وهي حصة أكبر مما كانت عليه سنة 2006، وحتى في سنوات الأزمة المالية العالمية فقد ارتفعت حصة

هذه الدول من هذه التدفقات ارتفاعا قياسيا، عكس ما حدث بالنسبة للدول المتقدمة والدول التي تمر بمرحلة انتقالية، وربما يمكن تفسير ارتفاع حصة الدول النامية من هذه التدفقات باتجاه هذه الدول المتزايد نحو تحرير أسواقها وإزالة العديد من الإجراءات التي تعيق تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بعد إدراكها لدور هذه الاستثمارات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية واللحاق بركب الدول التقدمة.

أما الدول التي تمر بمرحلة انتقالية فرغم ارتفاع حجم التدفقات الواردة إليها من 61 مليار دولار سنة 2006 إلى 109 مليار دولار سنة 2013، فإن نصيبها من هذه التدفقات لم تتجاوز 48 مليار دولار، وهو ما جعلها تستحوذ على نسبة 3,9% من إجمالي هذه التدفقات خلال سنة 2014.

وفيما يخص توقعات الأونكتاد الخاصة بسنة 2015 و2016 و2017 فيمكن توضيحها في النقاط التالية:[20]

- بالنسبة للدول المتقدمة فسوف تستحوذ على تدفقات واردة قدرها 634 و722 و843 مليار دولار خلال الثلاث سنوات المقبلة، مما يجعلها تسجل معدل نمو قدره 18,33% كمتوسط خلال نفس السنوات وبحصة قدرها 48,9% من إجمالي التدفقات العالمية الواردة خلال سنة 2017.
- أما الدول النامية فسوف تستحوذ على تدفقات واردة قدرها 707 و734 و850 مليار دولار خلال الثلاث سنوات المقبلة وبمعدل نمو قدره 7,66% كمتوسط خلال نفس السنوات، مما يجعل حصتها تنخفض من 55,55% سنة 2014 إلى 49,3% سنة 2017 .
- وأخيرا الدول التي تمر بمرحلة انتقالية، فالمتوقع أن تحصل على تدفقات واردة محتشمة قدرها 45 و47 و53 مليار دولار خلال نفس السنوات، وبمتوسط معدل نمو قدره 5,1%، وبحصة لا تتعدى 3,1% من إجمالي هذه التدفقات ، وسبب ذلك هو سلبية معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة استمرار الركود الاقتصادي بها والعقوبات المفروضة عليها، إضافة إلى انخفاض أسعار النفط.

[20]– UNCTAD, world investment report 2015, op – cit, p 21.

وفيما يخص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات فيمكن تحليلها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (03): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات خلال الفترة (2005–2011) الوحدة (مليار دولار، %)

السنوات	القيمة			الحصة		
	القطاع الأولي	التصنيع	الخدمات	القطاع الأولي	التصنيع	الخدمات
2005–2007	130	670	820	9	41	50
2008	230	980	1130	10	42	48
2009	170	510	630	13	39	48
2010	140	620	490	11	50	39
2011	200	660	570	14	46	40

المصدر:

- UNCTAD, **world investment report, Towards a New Generation of Investment Policies**, New York & Geneva, 2012, p 09 .

عند ملاحظة بيانات الجدول رقم (03) يمكن تسجيل انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الخدمات من 820 مليار دولار إلى 570 مليار دولار سنة 2011، مما جعل حصته تنخفض من 50% سنة 2005 إلى 40% سنة 2011، مقابل ذلك فقد واصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال القطاع الأولي مسارها الصعودي لترتفع حصته من 9% سنة 2005 إلى 14% سنة 2011، أما فيما يخص مجال التصنيع فقد كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر غير منتظمة، فقد ارتفعت من 41% سنة 2005 لتصل إلى 50% سنة 2010 ثم انخفضت إلى 46% سنة 2011 مسجلة قيمة قدرها 660 مليار دولار.

ثالثا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الواردة حسب طريقة الدخول

يتم تجسيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول المضيفة عن طريق عمليات الاندماج والاستحواذ أو عن طريق تجسيد مشروعات جديدة، ويمكن تحليل التدفقات الواردة حسب طريقة الدخول من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (04): قيمة وعدد عمليات الاندماج أو الاستحواذ والمشروعات الجديدة خلال الفترة (2006-2014) **الوحدة (مليار دولار، %)**

القيمة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014*
الاستحواذ والاندماج	630	1045	626,2	285,4	349,4	556	331,6	348,7	398.9
معدل النمو	-	65,9	40 -	54,4 -	22,4	59,1	40,3 -	5,15	14,4
مشروعات جديدة	871,5	880,8	1413.5	1008,3	860,9	902,4	613,9	672,1	695,5
معدل النمو	-	1,06	60,5	28,6 -	14,6 -	4,82	32 -	9.5	3,48

المصدر: . - www.unctad.org

* UNCTAD, world investment report 2015, **reforming international investment governance**, New York & Geneva, 2015, p 249.

بالنظر إلى التطور التاريخي لعمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود المبينة في الجدول رقم (04) نجد أن أكبر هذه العمليات تمت سنة 2007 بقيمة قدرها 1045 مليار دولار ومعدل نمو زاد عن 65%، وبعد سنة 2007 يمكن ملاحظة الاتجاه النزولي لهذه العمليات لتسجل معدلات نمو سالبة خلال سنة 2009 و2012، ولكن في سنة 2014 ارتفعت عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود لتصل إلى 9398. مليار دولار ومعدل نمو قدره 414. %، ونفس الشيء ينطبق على مشروعات الاستثمار في المجالات الجديدة، حيث نلاحظ عدم الاستقرار في معدلاتها خاصة في السنوات التي تلت حدوث الأزمة المالية العالمية، لكن في سنة 2014 حققت هذه المشروعات ما قيمته 5695. مليار دولار ومعدل نمو قدره 3,48%.

المحور الثالث: تحليل اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للجزائر

سعت الجزائر جاهدة منذ الانتقال من مرحلة التسيير المخطط للاقتصاد إلى مرحلة اقتصاد السوق إلى جذب أكبر قدر من الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال مجموعة من القوانين والنظم والتشريعات المرفقة بمجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات الإقليمية والدولية، وقد كان لكل هذه الجهود انعكاسات واضحة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها، سواء من حيث حجمه أو قطاعاته أو طريقة دخوله.

أولا: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر ومخزونها التراكمي

رغم المرسوم التشريعي الخاص بترقية الاستثمار الذي تبنته الجزائر عام 1993، إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر سجل حجماً محتشماً خلال فترة التسعينات لا يرقى للجهود المبذولة لجذبه، ويرجع ذلك بلا شك إلى عدة عوامل كان أهمها بداية تنفيذ الإصلاحات بالتعاون مع صندوق النقد الدولي عبر برامج التعديل والتكييف الهيكلي التي شكلت عائقا أمام المستثمرين الأجانب، أضف إلى ذلك شبه العزلة التي فرضت على الجزائر من قبل الكثير من دول العالم وخاصة الدول الغربية، والعشرية السوداء التي عاشتها الجزائر خلال تلك الفترة، كل هذه العوامل جعلت مناخ الاستثمار في الجزائر غير مستقر سواء من الجانب الاقتصادي أو السياسي أو التشريعي أو الأمني، وقلصت حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى أدنى حد، والقطاع الوحيد الذي تواصلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو قطاع المحروقات[21].

لكن بداية من الألفية الثالثة بدأ يتجلى التحسن في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (05): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر ومخزونها التراكمي خلال الفترة (2005–2013). الوحدة: (مليار دولار، %)

السنوات / إ أج م	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013

[21]– فارس فوضيل، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر و مصر والمملكة العربية السعودية**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص239.

القيمة	1,145	1,888	1,743	2,632	2,746	2,301	2,581	1,499	1,691
معدل النمو	–	64,9	7,6 –	51	4,33	16,2 –	12,16	41,9 –	12,8
إ أ ج م الوارد عربيا	47,562	71,642	81,974	97,558	81,358	63,987	46,320	52,247	47,303
حصة الجزائر	2,4	2,63	2,12	2,7	3,37	3,6	5,57	2,87	3,57
المخزون التراكمي	8,217	10,104	11,847	14,48	17,226	19,527	22,11	23,607	25,3

المصدر: – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

- www.unctad.org.

من خلال بيانات الجدول رقم (05) يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر ارتفاعا من 1,499 مليار دولار سنة 2012 إلى 1,691 مليار دولار سنة 2013 مسجلة معدل نمو قدره 12,8%، لكن قيمة التدفقات الواردة خلال سنة 2013 بقيت ضعيفة مقارنة مع مستواها القياسي الذي بلغ 2,746 مليار دولار سنة 2009.
- بالرجوع إلى إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة على المستوى العالمي المبينة في الجدول رقم (01)، نجد أنها تأثرت بالأزمة المالية العالمية مسجلة معدلات نمو سالبة خلال سنة 2008 و2009، لكن التدفقات الواردة إلى الجزائر خلال نفس الفترة سجلت ارتفاعا كبيرا مسجلة رقما قياسيا سنة 2009، وهو ما يبين عدم تأثر التدفقات الواردة للجزائر بتداعيات الأزمة المالية العالمية.
- بالنسبة لحصة الجزائر من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية الملاحظ أنها اتسمت بالتذبذب وعدم الانتظام، حيث ارتفعت بشكل طفيف من 2,46% كمتوسط خلال الفترة الممتدة بين 2005 و2008 إلى 3,37% سنة 2009 ثم 3,6% سنة 2010

و5,57% سنة 2011 قبل أن تتراجع إلى 2,87% سنة 2012، لتعاود ارتفاعها إلى 3,57% سنة 2013.

● عدم وجود اتجاه مشترك بين التدفقات الواردة للجزائر ومثيلتها الواردة للدول العربية، فقد ترتفع التدفقات الواردة للجزائر خلال فترة معينة بينما تنخفض التدفقات الواردة للدول العربية خلال نفس الفترة كما هو مبين سنة 2008 و2009، أو العكس حيث تنخفض التدفقات الواردة للجزائر خلال فترة معينة بينما ترتفع مثيلتها العربية خلال نفس الفترة، وهو ما يمكن ملاحظته سنة 2011 و2012.

● نلاحظ أن المخزون التراكمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في تزايد مستمر، حيث ارتفع من 8,217 مليار دولار سنة 2005 إلى 25,3 مليار دولار سنة 2013، وهذا يرجع بلا شك إلى الجهود المكثفة التي بدلتها الجزائر منذ نهاية العشرية السوداء ولحد الآن لإبقاء تدفقاته موجبة من خلال تحسين مناخها الاستثماري.

وحسب تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجار والتنمية لسنة 2015 فقد سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر سنة 2014 قيمة قدرها 1,488 مليار دولار، ما جعلها تسجل معدل نمو سالب قدره – 12%، أما المخزون التراكمي فقد وصل إلى 26,786 مليار دولار خلال نفس السنة[22].

أما التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية سنة 2013 فقد تركزت في عدد محدود من الدول العربية، حيث استحوذت كل من الإمارات والسعودية على 10,5 و9,3 مليار دولار، وجاءت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 5,6 مليار دولار وبحصة 11,5% من الإجمالي العربي، ثم حل المغرب في المرتبة الرابعة بقيمة 3,4 مليار دولار، ثم السودان في المركز الخامس بقيمة 3,1 مليار دولار، أما الجزائر فقد احتلت المرتبة العاشرة بقيمة 1,691 مليار دولار وبحصة 3,57% من الإجمالي العربي.[23]

---

[22]– UNCTAD, world investment report 2015, op – cit, p 236 – 240.

[23] – (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2014، ص 73– 74.)

ثانيا: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب الدول الأصلية للمستثمرين الأجانب

في هذا السياق سيتم توضيح التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم، ثم عرض أكبر الدول المستثمرة في الجزائر من حيث حجم استثماراتها، وأكبر الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر، وذلك كما يوضحه الشكل التالي:

جدول رقم (06): مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب الأقاليم والدول خلال الفترة (2001-2012).

الأقاليم	عدد المشاريع	القيمة (مليون دولار)	أكبر الدول المستثمرة في الجزائر	إجمالي قيمة استثماراتها (مليون دولار)
الدول الأوروبية	228	7469	الو م أ	3487
الدول العربية	153	3757	فرنسا	1743
الدول الأمريكية	9	3652	اسبانيا	1531
الدول الأسيوية	27	701	مصر	1308
دول أخرى	6	120	ايطاليا	953

المصدر: - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، 2014، ص75.

- دلال بن سمينة، **تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)**، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012، ص 361.

بملاحظة بيانات الجدول رقم (06) يمكن تسجيل ما يلي:

- تصدرت الدول الأوروبية المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع المجسدة في الجزائر بـ: 228 مشروع تمتلك فرنسا العدد الأكبر منها تليها كل من ايطاليا واسبانيا، وتأتي الدول العربية بـ:153مشروع، ثم الدول الأسيوية بـ: 27 مشروع تمتلك غالبيتها كل من اليابان

والصين، والدول الأمريكية بـ: 9 مشاريع غالبيتها للو م أ وكندا، ثم باقي الدول بـ: 6 مشاريع كاستراليا ودول إفريقيا.

● من بين أهم الأقاليم التي شكلت مصدرا للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر هي الدول الأوروبية، حيث قدرة استثماراتها بـ: 7469 مليون دولار خلال الفترة الممتدة بين 2001 و2012، تلتها بعد ذلك الدول العربية باستثمارات إجمالية قيمتها 3757 مليون دولار، ثم الدول الأمريكية والمتمثلة أساسا في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا باستثمارات إجمالية قيمتها 3652 مليون دولار، وسجلت كل من الدول الأسيوية وباقي الدول الأخرى استثمارات قدرها 701 و120 مليون دولار على التوالي.

● أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر يرجع معظم مصدرها إلى الدول المتقدمة، حيث تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى من حيث حجم الاستثمارات المجسدة في الجزائر والمقدرة بـ: 3487 مليون دولار خلال الفترة الممتدة بين 2001 و2012، تلتها فرنسا باستثمارات قيمتها 1743 مليون دولار ثم اسبانيا، أما على الصعيد العربي فقد تصدرت مصر المرتبة الأولى عربيا من حيث حجم استثماراتها المجسدة في الجزائر والمقدرة بـ: 1308 مليون دولار، تلتها الكويت والإمارات العربية بقيمة 644 و422 مليون دولار على التوالي.

ثالثا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية

ننوه منذ البداية إلى عدم وجود إحصائيات دقيقة تخص التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، فبنك الجزائر مثلا يركز على هذه التدفقات من حيث الحجم فقط دون ذكر نصيب كل قطاع، أما الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) فتعلن عن المشاريع المصرح لها فقط – سواء كانت محلية أو أجنبية– وتهمل المشاريع المجسدة فعلا.

1– تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع المحروقات: يساهم قطاع المحروقات في الجزائر بنسبة تقارب 70% من عائدات ميزانية الدولة و35% من الناتج

الداخلي الخام و98% من عائدات الدولة الخارجية، كما تعتبر الجزائر منتج حيوي في السوق العالمية في مجال النفط والطاقة، إذ تحتل المرتبة الثانية عشر عالميا من حيث إنتاج النفط بـ:1,2 مليون برميل يوميا، والمرتبة الخامسة عالميا في إنتاج الغاز الطبيعي بـ: 60 مليار متر مكعب، ونظرا لارتفاع الربحية وقلة مخاطر الاستثمار في هذا المجال، فقد استأثر قطاع المحروقات في الجزائر بحصة الأسد من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، خاصة في التسعينات من القرن الماضي حين صدر قانون المحروقات رقم 91-21 الصادر في 04 ديسمبر 1991، والذي تم بموجبه فتح الباب أمام الشركات الأجنبية للبحث والتنقيب والاستغلال في الصحراء الجزائرية [24].

لكن منذ بداية الألفية الثالثة عملت الحكومة الجزائرية على تسهيل انسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوجيهها نحو قطاعات خارج المحروقات كقطاع الفلاحة والبناء والاتصالات وغيرها، وذلك بغية تنويع الاقتصاد والتخلص من تبعية إيراداتها لقطاع المحروقات، وقد استطاعة فعلا توجيه هذه التدفقات إلى قطاعات خارج المحروقات.

ففي سنة 2006 استأثرت قطاعات خارج المحروقات على حصة قدرها 53,03% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر، متجاوزة بذلك حجم التدفقات الواردة إلى قطاع المحروقات التي استقرت عند نسبة 46,97 % [(25)]، وفي السنوات الأخيرة استأثر قطاع المحرقات على تدفقات غير مستقرة يمكن ملاحظتها من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (01): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات مقارنة ببعض القطاعات الأخرى (2007-2012)

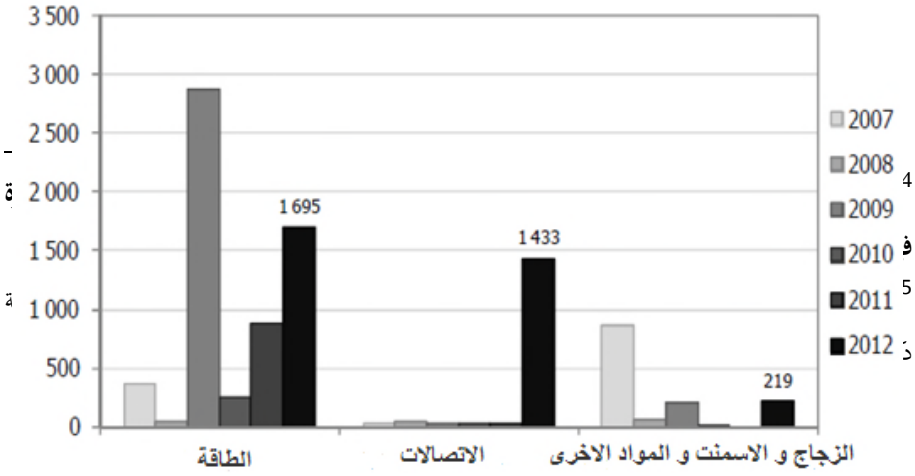

المصدر: عبد القادر ناصور، **إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: محاولة تحليل**، رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2014/2013، ص 263.

نلاحظ من خلال الشكل أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة لقطاع المحروقات غير منتظمة، فتارة ترتفع ارتفاعا قياسيا مثلما حدث سنة 2009 أين فاقت التدفقات 2,7 مليار دولار، وتارة تنخفض انخفاضا كبيرا كما حدث سنة 2010 و2011، لتستقر عند 1,695 مليار دولار سنة 2012.

2- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاعات خارج المحروقات: يضم قطاع خارج المحروقات الصناعة والفلاحة والخدمات وغيرها، ورغم الفرص الاستثمارية المتاحة التي يتمتع بها كل قطاع إلا أن نصيبها من الاستثمار الأجنبي المباشر مازال محدودا، خاصة في بعض القطاعات على غرار قطاع الزراعة والنقل والصحة.

فحسب إحصائيات الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار حول حصيلة المشاريع الأجنبية المباشرة المجسدة خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2012، فإن القطاع الصناعي يستأثر على حصة الأسد من إجمالي هذه الاستثمارات بـ: 239 مشروع من أصل 423 وبقيمة 978702 مليون دينار أي 46,15% من قيمة هذه الاستثمارات.

جدول رقم (07): توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب القطاعات خارج المحروقات (2002-2012).

القطاع	عدد المشاريع	النسبة (%)	المبلغ (مليون دج)	النسبة (%)
الصناعة	239	56,5	978702	46,15
الخدمات	81	19,15	504522	23,79
البناء والأشغال	64	15,13	41083	1,94
النقل	16	3,78	9531	0,45
السياحة	10	2,36	481304	22,70
الصحة	6	1,41	13573	0,64
الزراعة	6	1,41	2391	0,11
الاتصالات	1	0,23	89441	4,22
المجموع	**423**	**100**	**2120549**	**100**

المصدر:- دلال بن سمينة، **تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)**، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012، ص 359.

أما عن أهم الصناعات المجسدة فتتمثل في الصناعة الميكانيكية كاستثمار الشركة الفرنسية MICHELIN التي عادت إلى النشاط في أكتوبر 2002 بعد توقف دام 9 سنوات وباستثمار قدره 20 مليون أورو، والمشروع الجزائري الألماني الإماراتي لإنتاج مركبات عسكرية من نوع VOLKSWAGEN، ومشروع مصنع السيارات رونو الجزائر بالشراكة مع الشركة الفرنسية لإنتاج السيارات RENAULT، وكذا الصناعة الغذائية التي عرفت انتعاشا بدخول شركة DANONE سنة 2002 إلى السوق الجزائري، أضف إلى ذلك الاستثمار في مجال الحديد والصلب الذي تتولاه الشركة الهندية ISPAT، وصناعة الأدوية التي استقطبت العديد من الشركات الأجنبية كالشركة البريطانية GLAXO SMITH KLIN وشركة فايزر الأمريكية، ناهيك عن مشاريع تصفية مياه البحر التي تتنافس عليها العديد من الشركات الأجنبية أهمها: le consortium Geida والمجمع الاسباني Enima Aqualia[26].

يليه بعد ذلك قطاع الخدمات في المرتبة الثانية بـ: 81 مشروع وبقيمة 504522 مليون دينار وهو ما يعادل نسبة 23,79% من إجمالي الاستثمارات، والقطاع السياحي الذي استحوذ على حصة تزيد عن 22% رغم قلة المشاريع.

من جهتها، لم تحض قطاعات الزراعة والصحة والنقل والأشغال العمومية بالمستويات المرغوب فيها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة رغم أهميتها، حيث استأثرت على حصص قدرها 0,11 و0,64 و0,45 و1,94% فقط، وهي حصص منخفضة جدا مقارنة بقطاعي الصناعة والخدمات.

الخاتمة:

[26]- دلال بن سمينة، **تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)**، مرجع سابق، ص 359 .

لقد بينت المنافسة الحادة بين الدول على استقطاب أكبر قدر من الاستثمار الأجنبي المباشر عن مدى أهميته وآثاره الايجابية ومزاياه، وهو ما يلزم الدول المضيفة عامة والجزائر خاصة بالاختيار والتوجيه الأنسب لهذا النوع من الاستثمار وتقييم جدواه ومنافعه للاستفادة من آثاره الايجابية ومزاياه، وتفادي عيوبه وانعكاساته السلبية أو على الأقل تخفيضها إلى أدنى مستوى، وقد توصلنا من خلال هذا البحث إلا العديد من النتائج والتوصيات .

النتائج: في ضوء ما تم تناوله يمكن استخلاص النتائج التالية:

- إن خريطة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في بداية الألفية الثالثة تؤكد أن الدول المتقدمة استحوذت على حصة الأسد من هذه التدفقات، لكن منذ سنة 2012 أصبحت الدول النامية بمثابة الوجهة المفضلة لهذه التدفقات.
- لقد أصبحت الجزائر من بين الدول المهتمة باستضافة الاستثمار الأجنبي المباشر، ويبدو ذلك جليا من خلال تدفقاته المتزايدة خلال السنوات القليلة الماضية.
- لم تتأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر بتداعيات الأزمة المالية العالمية التي أثرت على مثيلتها الواردة لباقي الدول، بل سجلت هذه التدفقات رقما قياسيا قدره 2,746 مليار دولار سنة 2009.
- رغم تزايد التدفقات الواردة إلى الجزائر وتزايد مخزونها التراكمي من سنة لأخرى، إلا أنها مازالت متواضعة إذا ما قورنت بمثيلتها الواردة إلى الدول العربية، إذ لم تسجل الجزائر ضمن الخمس دول العربية الأولى الجاذبة لأكبر قدر من هذه التدفقات.
- لعب عامل القرب والجوار الجغرافي دورا كبيرا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، حيث نلاحظ أن معظم هذه الاستثمارات مصدرها الدول العربية والدول الأوروبية المطلة على البحر الأبيض المتوسط.
- إن اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات كأهم مصدر لإيراداتها جعل معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتجه إلى هذا القطاع، مع وجود بعض الاستثمارات الكبيرة ذات المجال المحدود في قطاعات الأخرى، الأمر الذي لم يمكنها من تنويع اقتصادها.

● رغم الموقع الاستراتيجي والموارد التي تزخر بها الجزائر على غرار سوقها الواعد في عدة قطاعات، إلا أنها لم تستطيع جذب حجم معتبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ لم يتجاوز حجمها 2,5 مليار دولار كمتوسط خلال الفترة 2013/2005 ، ولم تستطيع توزيعها على العديد من القطاعات التي هي في أمس الحاجة لها، ويبدو ذلك بوضوح في قطاع الزراعة والصحة اللذان لم تتجاوز حصتهما 1% من إجمالي التدفقات، وهذا ما يدل على أن الشركات الأجنبية تركز اختيار مجال استثمارها على قطاعات دون أخرى، فاختياراتها تصبوا على القطاعات المربحة والقليلة المخاطر.

التوصيات: على أساس النتائج التي تم استخلاصها يمكن أن نقدم التوصيات التالية:

● ضرورة تحسين مناخ الاستثمار بالجزائر، وذلك من خلال محاربة الفساد والرشوة والبيروقراطية، وتسهيل إجراءات تأسيس المشروعات وتخفيض المدة اللازمة للقيام بذلك، إضافة إلى إلزامية تحقيق الاستقرار السياسي والأمني، فكلها عوامل تحول دون تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

● على الجزائر أن تبرم المزيد من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تشجع على تدفق الاستثمارات الأجنبية.

● وضع نظام ضريبي فعال وحوافز تشجع على تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية من جهة، وتمكن من تحقيق التوزيع العادل لهذه التدفقات بين مختلف القطاعات من جهة أخرى.

● ضرورة جعل قوانين الاستثمار أكثر عدالة وشفافية واستقرار، فأكثر ما يعاني منه المستثمر الأجنبي هو غموض النصوص القانونية من جهة، وتغيير قوانين الاستثمار ونقص المعلومة الاقتصادية من جهة ثانية.

● الاتجاه أكثر نحو التحرير الاقتصادي والحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ومواصلة بناء الطرق والموانئ والمطارات.

المراجع:

1- أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دراسة مقارنة بين تركيا وكوريا الجنوبية ومصر، الدار الجامعية، مصر، 2005/2004.

2- حسن بن رفدان الهجهوج، اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي، مؤتمر التمويل والاستثمار، تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006 .

3- دلال بن سمينة، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012.

4- عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1989.

5- عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989.

6- عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008 .

7- عبد القادر ناصور، إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: محاولة تحليل، رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2014/2013، ص 263.

8- علي إبراهيم الخضر، إدارة الأعمال الدولية، دار رسلان، ط1، سوريا، 2007 .

9- عمر وحامد، إدارة الأعمال الدولية، المكتبة الأكاديمية، ط1، القاهرة، 1999.

10- عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2000، 2001

11- صلاح عباس، العولمة وآثارها في الفكر المالي والنقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007.

12- فارس فوضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص239.

13- محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، ط1، الأردن، 2005 .

14- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2014.

15- Fatima Boualam, l'investissement direct a l'etranger le cas de l'algerie, thèse de doctorat, université Montpellier 1, 2009/2010, France.

16- UNCTAD, world investment report 2015, reforming international investment governance, New York & Geneva, 2015 .

17- UNCTAD, world investment report, Towards a New Generation of Investment Policies, New York & Geneva, 2012.

18- www.unctad.org .